

رقم التسلسل: ٨٢٢٧	التاريخ الميلادي: ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٥	التاريخ الهجري: ٩ سبتمبر ١٤٢٦ هـ	اليوم: الخميس
المصدر: الشرق الأوسط	نوع المصدر: صحيفة	مكان المصدر: المملكة المتحدة	رتبة المصدر: يومية
رقم العدد: ٨٣٦٧	رقم الصفحة: ٨	عدد الصفحات: ١	رقم العمود: ٦
المحتويات: نص + (صورة)	الحجم: م	نوع المادة: (/)	
الكاتب: الشمري سعد			الجهة:

خاص القبس: #٨٨

مستشارولي العهد الكويتي يفتح حوارا حول مسؤولية ترتيب الحكم

الكويت: سعد الشمري

في مؤسسة الحكم خارج هذا الترتيب الدستوري القائم.

وقال الشيخ ناصر في اشارة الى ما جاء في شأن اعادة ترتيب صفوف الحكم «لعل النائب يقصد فيها ما يمكن ان يكون هناك من اجتهادات وآراء متفاوتة بين افراد بيت الحكم». وأكد ان «هذا الاختلاف في الاجتهادات والآراء امر طبيعي في بلد ومجتمع ديمقراطي كبلدنا ومجتمعنا».

وقال ان ابرز دعاة الاجتهادات الاصلاحية واصحاب الآراء المتفاوتة من ابناء الاسرة يتعاون اليوم مواقع المسؤولية السياسية والوزارية كمستشارين ونواب لرئيس مجلس الوزراء.

وكان الشيخ ناصر ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح ووزير الاعلام الشيخ احمد الفهد الصباح قد شكوا قبل عشر سنوات (لم يكونوا وقتئذ في مناصبهم الحالية) تكتلا دعا الى فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء واجراء اصلاحات داخل الحكومة ودعموا الديمقراطية. ونجحت تحركات هذه المجموعة من ابناء الاسرة في اقناع القيادة السياسية الكويتية بضرورة اعداد صف ثان مؤهل في المستقبل لادارة شؤون البلاد.

يذكر ان الشيخ ناصر رفض تولي وزارات في الحكومات الكويتية، اخرها الحكومة الحالية التي تالفت في فبراير (شباط) الماضي، لاعتراضه على آلية تشكيل الحكومة. اذ يرى الشيخ ناصر ان تشكيل الحكومة يجب ان تسبقه خطوط عريضة لطبيعة برنامج الحكومة ومعرفة فريق العمل الوزاري، وليس مجرد اختيار وزراء من دون معرفة ان يتعرفوا على حقائبهم الوزارية الا قبل اعلان الحكومة بيوم او يومين.

وتوقعت المصادر ان يفتح تعليق الشيخ ناصر غير المسبوق حوارا طويلا في ما يتعلق بترتيب المسؤولية التي لم يعد الكلام بشأنها من الخطوط الحمراء، باستثناء ما يرتبط بتعيين ولي العهد الذي حسمه الشيخ جابر في خطاب سابق على انه من صلاحيات الامير.

اعتبر الشيخ ناصر صباح الاحمد، المستشار الخاص لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، ان ترتيب مسؤولية الحكم حده الدستور الكويتي بمنصبي الامير وولي العهد. جاء ذلك في معرض رده على حديث رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة النائب محمد الصقر الذي اكد فيه ان الكويتيين يشعرون بأن مؤسسة الحكم بحاجة الى اعادة تنظيم الصف وتوضيح الرؤية وترتيب المسؤولية.

وأعرب الشيخ ناصر في بيان رسمي صادر عن ديوان ولي العهد امس وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، عن ثقته في حسن نية النائب وولائه للنظام الدستوري كما هو شأن الكويتيين جميعا. لكنه رأى ان ما طرحه الصقر «لا سيما في ما يتعلق بترتيب المسؤولية في مؤسسة الحكم امر يحتاج الى وقفة متأنية للتدقيق فيه اكثر انطلاقا من احتكامنا الى الدستور وقانون توارث الامارة ذي الصفة الدستورية».

وكان الصقر قد قال خلال مناقشة مشروع الخطاب الاميري الذي ناقشه مجلس الامة اول من امس ان «الكويتيين يشعرون بان مؤسسة الحكم بحاجة الى اعادة تنظيم الصف وتوضيح الرؤية وترتيب المسؤولية، وليس هناك اقدر من امير الكويت الشيخ جابر الاحمد على القيام بهذا الاصلاح الملح».

واشار الشيخ ناصر وهو النجل الاكبر لرئيس الوزراء بالنيابة الى ان «المادة الرابعة من دستور الكويت وقانون توارث الامارة رسما ترتيبا واضحا للمسؤولية في مؤسسة الحكم لا التباس فيه ولا فراغ، حيث حدد منصبان اثنان هما مسند الامارة وولاية العهد». وقال ان «الدستور وقانون توارث الامارة وضحا الشروط الدستورية لتولي المنصبين وشغرها وفق الاحتمالات كافة بصورة محكمة لا لبس فيها ولا غموض ولا مكان فيها لفراغ، ولا مجال معها للقول بضرورة ترتيب المسؤولية في مؤسسة الحكم، فهي مرتبة اصلا ترتيبا دستوريا كاملا واضحا». وأضاف «لا احسب ان هناك من يدعو الى اي ترتيب للمسؤولية